المقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على نبيه الأمين، وعلى آله وصحبه أجمعين، وبعد:

فليس بخافٍ على أحد أن الله سبحانه وتعالى قد منَّ وتفضل وتكرم على العالمين أن بعث إليهم نبيه محمد بن عبد الله صلوات الله وسلامه عليه ليخرجهم به من الظلمات إلى النور، وأنزل عليه القرآن الكريم الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه، وشاء تعالى ألا يكون القرآن الكريم حاوياً لجميع الأحكام وذلك لتجدد الوقائع وحدوث النوازل، فكانت السنة النبوية هي الرديف للقرآن في ايضاح معالم طريق الهداية والرشاد، إلا أن السنة باينت القرآن من حيث أن نصوصها كانت عرضة للخطأ والوهم من نقلتها، وهو أمر قدّره الله كأحد لوازم الجبلة البشرية، فلا معصوم إلا من عصمه الله.

وإزاء هذا برز فرسان الميدان وضياغم الحق نقاد السنة ليجلوا حقيقة هذه المرويات ويشخصوا خطأ الرواة ويذبوا بكل ما آتاهم الله من قوة عن حياض الدين وسنة النبي الهادي الأمين، وبرزت لنا أسماء لامعة في سماء النقد يصعب على العادّ حصرهم، اختلفت مناهجهم وطرقهم في الكشف عن وهم الرواة ، ومن هؤلاء الإمام أبو حاتم محمد بن إدريس الحنظلي الرازي المتوفى سنة ٢٧٧هـ، الذي كان من المبرزين في هذا الميدان.

ومن البدهي لدى المشتغلين في علم الحديث أن اختلاف الرواة أحد لوازم الترجيح، وهذا الترجيح يجب أن يكون مبنياً على معطيات وأدلة من حيث الإطار العام، لذلك أولى النقاد مسألة القرائن والمرجحات أهمية خاصة فهي الفيصل في تقديم رواية على أخرى، وقرينة سلوك الجادة أحد تلك القرائن.

وعند تتبعي لكتب العلل وجدت أن هذه القرينة من أهم تلك القرائن وقد منحها النقاد ميزة على غيرها عن طريق العمل بمقتضاها، ونظراً لأهميتها أحببت أن أدلو بدلوي في تقديم محاولة لفهمها، ولما كنت مسبوقاً من بعض الباحثين في الكتابة عن سلوك الجادة كمفهوم، انعقد العزم ـ بعد التوكل على الله ـ على تقديم هذا المفهوم مع الإشارة إلى الجزئيات التي أَختلفُ فيها مع الباحثين السابقين، وربط هذا التصور بالتطبيق العملي عند أبي حاتم حصراً، وهو أمر أحسبه ذا فائدة أكبر حيث يعلق التصور بالتطبيق، وقد آليت على نفسي التوسع في التخريج وبيان الطرق وحشد الأقوال لتكون برهاناً يعاضد نقد أبي حاتم أو يخالفه، فهذه طبيعة البحث العلمي المتجرد الذي لا يبغي إلا الحق قربة إلى الله، وهذا التوسع لم أجده عند الباحثين السابقين وإن كان لهم فضل لفت الأنظار والتنبيه إلى أهمية هذه القرينة.

وكان من منهجي في البحث الاقتصار على ما نص عليه أبو حاتم بأن الراوي سلك في روايته الجادة وكان يعبر عنها بـ (لزم الطريق) أو بـ (كان أسهل عليه)، هذا دون مالم يصرح به ويستطيع الناظر أن يلحظ القرينة ظاهرة فيه طلباً للاختصار، ورتبت النماذج على حسب ورودها في الكتاب، وسقت نص ابن أبي حاتم المتضمن كلام والده، ثم أبدأ بتفصيل التخريج المشار إليه آنفاً، ولم يكن من منهجي أن أترجم لجميع الأعلام الواردين في التخريج وإنما اقتصرت على ترجمة من تمس الحاجة إلى ترجمته آخذاً إياها من كتاب "تقريب التهذيب" للحافظ ابن حجر العسقلاني كونه يورد ما قيل في الراوي بشكل مختصر، إلا في حال كون

الترجمة تخص من يتوقف الاختلاف عليه فأتوسع في ترجمته، ثم بعد ذلك أذكر ما يوصلني إليه فهمي القاصر معززاً ذلك بأقوال أهل العلم إن وجدت.

وقد اقتضت طبيعة البحث أن أجعله على مبحثين تسبقهما مقدمة وتليهما خاتمة، على النحو الآتي:

المبحث الأول : مفهوم سلوك الجادة في الإطار النظري، وتضمن مطلبين:

المطلب الأول : معنى سلوك الجادة والألفاظ ذات الصلة، واشتمل عل فرعين:

الفرع الأول : تعريف سلوك الجادة لغة واصطلاحاً.

الفرع الثاني : الألفاظ ذات الصلة.

أما المطلب الثاني فكان : بيان أهمية قرينة سلوك الجادة لدى النقاد ومنهج الإمام أبي حاتم الرازي تجاهها، وضم فرعين:

الفرع الأول : أهمية هذه القرينة عند النقاد

الفرع الثاني : منهج الإمام أبي حاتم في التعامل مع قرينة سلوك الجادة

في حين كان المبحث الثاني للنماذج التطبيقية.

ثم الخاتمة والنتائج

وبعد فهذا جهد المقل بذلت فيه ما وسعني، وطلبت فيه العون من الله تعالى وبرئت إليه من حولي وقوتي إلى حوله وقوته، فما كان فيه من صواب فبفضل الله وحده وله الحمد والمنة، وما كان فيه من غير ذلك فمن نفسي والله ورسوله بريئان منه، وصلى الله وسلم وبارك على النبي محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

ژ المرسلات النبأ النازعات عبس التكوير الانفطار المطففين الانشقاق البروج الطارق الأعلى الغاشية الفجر البلد الشمس الليل ژ الصافات

المبحث الأول : مفهوم سلوك الجادة في الإطار النظري[١]

المطلب الأول : معنى سلوك الجادة والألفاظ ذات الصلة

الفرع الأول : تعريف سلوك الجادة لغة واصطلاحاً

أولاً: في اللغة

سلوك الجادة هو مصطلح مركب فلا بد من تعريف مفرداته التي يتكون منها كلاً على حدة في اللغة ثم تعريفه بوصفه مصطلحاً واحداً، فنقول ومن الله التوفيق:

السلوك لغة: هو مصدر الفعل الثلاثي المجرد (سَلَكَ يَسْلُكُ) وبابه (نَصَرَ يَنْصُرُ)، ومعناه: نفوذ شيء في شيء ، ومنه سير الإنسان في الطريق لأنه ينفذ في الطريق إلى مقصوده[٢]، قال ابن فارس: ((السين واللام والكاف أصل يدل على نفوذ شيء في شيء. يقال سلكت الطريق أسلكه. وسلكت الشيء في الشيء: أنفذته))[٣]، فنستخلص من ذلك أن معنى السلوك هنا : السير في الطريق.

الجادة لغة: مفرد جمعه جَوَادّ ـ بتشديد الدال ـ، وجوّز الليث فيها التثقيل والتخفيف[٤]، وغلّطه الأزهري[٥].

ومعناها لا ينفك عن الطريق، ولكن اختلفت عندهم صفة ذلك الطريق واختلفت عباراتهم في ذلك :

فالزجّاج يعطيه عموماً ظاهراً فيرى أن كل طريق جادة[٦]، ويقرب منه ما قاله ابن فارس ونشوان الحميري من أنها: سواء الطريق[٧]، أما أبو عمرو الشيباني فالمعنى عنده بدأ يأخذ خصوصية صغيرة فجعل معنى الجادة: الطريق الصغير المنفرد وحده[٨]، ثم خصّه الأزهري بالاستقامة[٩]، والليث بالوضوح[١٠]، وكذا فعل ابن سيده[١١] وابن منظور[١٢]، في حين يجعل الجوهري والفيروزآبادي معناها: سعة الطريق[١٣]، ويضيف الفارابي إلى هذا المعنى كونها مطروقة من الناس فيقول هي: الطريق الواسع المقصود[١٤]، ولعل أبا عبيد كان أكثرهم تشخيصاً لحقيقة معنى الجادة فربط معناها بالطريق الواسع الواضح السهل، فقال: إنه وسط الطريق

---

(١) ليس الباحث أول من يكتب في هذه المسألة من الجانب النظري فقد سبقني بها غير واحد من الدارسين ، لكن الذي أحسبه جديداً فيما أضعه الآن بين يدي القراء هو المبحث الثاني، حيث أن أكثر تلك الأبحاث أشارت إلى نماذج تطبيقيه من كلام أبي حاتم من غير دخول في تفاصيل تلك الروايات ومن غير محاولة تلمّس دليل أبي حاتم في هذه النماذج، ومن تلك الأبحاث:
بحث سلوك الجادة وأثره في إعلال الأحاديث: خالد بن منصور بن عبدالله الدريس، منشور في مجلة جامعة الملك سعود للعلوم التربوية والدراسات الإسلامية ، م١٧، (٢) ، (١٤٢٥هـ/٢٠٠٤م) ،ص ٨٩٥- ٩٤٤ .وهو بحث نفيس أفادني كثيراً
(٢) ينظر: العين ٣١١/٥، وجمهرة اللغة ٨٥٤/٢، وتهذيب اللغة ٣٨/١٠، والصحاح ١٥٩١/٤، ومجمل اللغة ٤٧٢/١، ولسان العرب ٤٤٢/١٠.
(٣) مقاييس اللغة ٩٧/٣.
(٤) ينظر: العين ٩/٦
(٥) ينظر: تهذيب اللغة ٢٤٧/١٠.
(٦) ينظر: المصدر نفسه
(٧) ينظر: مجمل اللغة ١٦٩/١، وشمس العلوم ٩٤٠/٢.
(٨) ينظر: الجيم ٢٠٦/٢
(٩) ينظر: تهذيب اللغة ٢٤٧/١٠.
(١٠) ينظر: المصدر نفسه
(١١) ينظر: المحكم ١٨٤/٧.
(١٢) ينظر: لسان العرب ١١٠/٣.
(١٣) ينظر: الصحاح ٤٥٢/٢، والقاموس المحيط ٢٧٢/١.
(١٤) معجم ديوان الأدب ٥٩/٣.

ومعظمه ومنهجه[١]، وبمثله قال ابن سيده مرة[٢] والمطرزي[٣] والرازي[٤] وابن منظور مرة[٥] مرة[٥] والفيومي[٦]. وتفرد أبو حنيفة الدينوري بأنه الطريق المؤدي إلى الماء[٧].

ولخص المرتضى الزبيدي هذا الآراء بقوله: ((والجادة: معظم الطريق ، وقيل سواؤه، وقيل، وسطه، وقيل: هي الطريق الأعظم الذي يجمع الطرق ولا بد من المرور عليه. وقيل: جادة الطريق: مسلكه وما وضح منه. وقال أبو حنيفة: الجادة: الطريق إلى الماء. وقال الزجاج كل طريق جدة وجادة. وقال الأزهري: وجادة الطريق سميت جادة لأنها خطة ملحوبة. ج: جوادّ بتشديد الدال))[٨].

ومما سبق يمكننا القول أن معنى الجادة في اللغة : هو الطريق الواسع الواضح السهل الذي اعتاد الناس عليه، وهذا ما عليه أغلب المعجميين الذين اطلعت على أقوالهم.

هذا من حيث المعنى الحقيقي المحسوس للفظ، وقد وجد الباحث أن هذا اللفظ (الجادة) لا يقتصر على معنى الطريق المحسوس المشاهد، بل نراه خرج إلى معنى الطريق المعنوي غير المحسوس، فاستعمل في الطريق الصحيح الذي ينبغي السير عليه في كل الأمور، فمثلاً نجد الخطابي استعمله في الطريق الصحيح في سك العملة فقال: ((قال أبو عمر: أصل البهرج أن يعدل بالشيء عن الجادة القاصدة إلى غيرها))[٩].

وعلى أية حال فإن الذي نستطيع الخلوص به مما تقدم عرضه أن معنى (سلوك الجادة) من حيث اللغة: السير في طريق سهل واضح اعتاده الناس.

ثانياً: في الاصطلاح

لم أقف على تعريف عند الأقدمين لمصطلح سلوك الجادة، لعدة أمور في اعتقادي منها: أن وكد المتقدمين كان التركيز على النقد وبيان مواطن الخلل لمعرفة المقبول من المردود من غير ايلاء موضوع تحديد دلالات الاصطلاحات مدىً واسعاً من الحس النقدي هذا من جانب، ومن جانب أخر إن اصطلاح (سلوك الجادة) لم يكن اصطلاحاً شائعاً بهذا اللفظ كما أنه لم يكن متفقاً عليه بينهم كما اتفقوا على كثير من المصطلحات الأخرى، وهذا ما سنلحظه من سياق الألفاظ ذات الصلة بهذا الاصطلاح.

وعلى الرغم من ذلك فلم تخلُ جهود علمائنا ولا سيما المتأخرين منهم من محاولة ايضاح مفهوم هذه القرينة عن طريق شرح فحواها، إلا أن المتقدمين اهتموا بالتطبيقات التي توضح المعنى في حين راعى المتأخرون التنظير المبني على تلك التطبيقات، ومن ذلك قول الحافظ ابن رجب: ((فإن كان المنفرد عن الحفاظ مع سوء حفظه، قد سلك الطريق المشهور،والحفاظ يخالفونه، فإنه لا يكاد يرتاب في وهمه وخطئه؛ لأن الطريق المشهور تسبق إليه الألسنة والأوهام كثيراً، فيسلكه من لا يحفظ))[١٠]، وقول المعلمي اليماني: ((والمعروف عندهم أنه إذا وقع الاختلاف على وجهين فأقربهما ان يكون خطأ هو الجاري على الجادة ، أي الجاري على الغالب))[١١]، وقال

(١) ينظر: المخصص ٣٠٧/٣.
(٢) ينظر: المصدر نفسه.
(٣) ينظر: المغرب:٧٧.
(٤) ينظر: مختار الصحاح: ١١٩.
(٥) ينظر: لسان العرب ٢٢٤/٢-٢٢٥.
(٦) ينظر: المصباح المنير: ٩٢.
(٧) ينظر: المحكم ١٨٥/٧، ولسان العرب ١١٠/٣.
(٨) تاج العروس ٤٨٣/٧.
(٩) غريب الحديث للخطابي ٢٢٤/٢.
(١٠) شرح علل الترمذي ٨٤١/٢.
(١١) موضح أوهام الجمع والتفريق ٢٧/١ (حاشية المحقق).

مرة أخرى : ((وهكذا الخطأ في الأسانيد ، أغلب[١] ما يقع بسلوك الجادة ، فهشام بن عروة غالب غالب روايته عن أبيه عن عائشة ، وقد يروي عن وهب بن كيسان عن عبيد بن عمير ، فقد يسمع رجل من هشام خبراً بالسند الثاني ثم يمضي زمان على السامع فيشتبه عليه فيتوهم أنه سمع ذاك الخبر من هشام بالسند الأول على ما هو الغالب المألوف ، ولذلك تجد أئمة الحديث إذا وجدوا راويين اختلفا بأن رويا عن هشام خبراً واحداً ، جعله أحدهما عن هشام عن وهب عن عبيد ، وجعله الآخر عن هشام عن أبيه عن عائشة ، فالغالب أن يقدموا الأول ويخطئوا الثاني ، هذا مثال ومن راجع كتب علل الحديث وجد من هذا ما لا يحصى))[٢]، وهذا كله كما يقال توضيح بالفكرة، بالفكرة، وقد عرفه محمد خلف سلامة بقوله: ((سير الراوي مثلاً على الطريق الذي هو الأكثر أو الأشهر في سياق سند من الأسانيد ، أو بيان نسبة راو مهمل ، أو نحو ذلك))[٣]، وهذا ليس على صنعة الحدود والتعاريف التي يجب أن تكون جامعة مانعة، وعرفه د.خالد الدريس بقوله: ((رواية الراوي لحديث بإسناد مشهور سهل، مخالفاً فيه من هو مثله، أو أقوى منه صفة أو عدداً))[٤]، وللباحث على هذا التعريف تحفظان :

الأول: أنه قال: ((بإسناد مشهور))، ثم فسر الشهرة المقصودة هنا بقوله: ((المراد بها أن السند الذي يطلق أئمة الحديث على راويه عبارة (سلك فيه الجادة)، وما في معناها، يكون سنداً مشهوراً معروفاً يتداوله رواة الحديث بكثرة))[٥].

والذي يراه الباحث أن هذا قيد غير صحيح، إذ الأولى أن يقال : ((معروف))؛ لأن من الرواة من تكون سلاسل إسنادهم معروفة لدى النقاد ولكنها ليست مشهورة، وسنرى دليل ذلك في المبحث الثاني الحديث رقم (١) و(٤) و(٦).

الثاني: أن في التعريف إسهاباً في قوله : ((مخالفاً فيه من هو مثله، أو أقوى منه صفة أو عدداً)) ((والتعاريف تصان عن الإسهاب))[٦]، وكان الأولى أن يقول : ((مخالفاً من هو مثله أو أولى منه)).

لذا فالتعريف المختار أن يقال : سلوك الجادة : رواية الراوي لحديث بإسناد معروف، مخالفاً من هو مثله أو أولى منه.

ونعني بـ "الراوي" من له رواية مطلقاً على اختلاف مراتبهم في التوثيق، وهذا خلاف ما يفهم من نص ابن رجب السابق فإنه عنى به الغالب، ومن تتبع تطبيقات النقاد وجد ذلك كله.

والمراد بـ "معروف": أن يكون شيخ الراوي معروفاً بروايته عن بعض المشايخ دون بعض فيحمل الراوي الرواية عن ذلك الشيخ على مشايخه الذين عرف بالرواية عنهم والصواب عكسه.

وليس من داع لقوله : "سهل" لأن ذلك الراوي لما اعتاد مرويات ذلك الشيخ بأسانيده المعروفة التي يُكْثِر الرواية بها وطبعت في حافظته فلم يتقن غيرها فإنها سهلة له بالضرورة دون غيرها والدليل روايته بها.

---

(١) قال د.خالد الدريس : ((في قوله: "أغلب" محل نظر عندي، ولعل الأدق أن يقال: فإن كثيراً من الأخطاء الواقعة في الأسانيد يكون بسلوك الجادة)). سلوك الجادة وأثره في إعلال الأحاديث: ٩٠٣.
(٢) التنكيل ٦٧/٢.
(٣) لسان المحدثين ٣/ ١٤٨.
(٤) سلوك الجادة وأثره في إعلال الأحاديث: ٨٩٧.
(٥) المصدر نفسه: ٨٩٨.
(٦) تدريب الراوي ٦١/١.

ومعنى "مخالفاً" أن يروي رواية وهو فيها يختلف مع غيره من الرواة فيها فيرويها بالطريق المعروف فيما يرويها غيره بالطريق غير المعروف.

أما قولنا : "من هو مثله أو أولى منه" فمعناه أن يكون المقابل في الطرف المخالف للراوي بنفس درجته أو قريباً منه من حيث التوثيق والتضعيف، أو يكون مخالفاً لمن هو فوقه سواء في رتبته من التوثيق أو في العدد بأن يكون خالف جمعاً أو عدداً من الرواة.

الفرع الثاني : الألفاظ ذات الصلة

بعد أن أوضحنا مفهوم سلوك الجادة على حسب الوسع والطاقة لابد لنا من تناول ألفاظ استعملها النقاد للدلالة على هذا المفهوم، وذلك من أجل أن يكون التصور واضحاً ولا يظن ظان عندما يسمع بأحد تلك الألفاظ أنها متباينة المعنى في حين أنها متفقة المعنى مفترقة المبنى ، إذ لم يتفق نقاد الحديث على استعمال مصطلح واحد للدلالة على مرادهم هنا، وهذا عائد إلى اختلاف ثقافاتهم فضلاً عن أن بابي الترادف والمجاز ـ عند من يقول بهما ـ باب واسع فيه مندوحة للجميع، والذي ينبغي التنبه له أن العلماء منهم من استعمل ألفاظاً صريحة للدلالة على هذا المعنى، ومنهم من لم يستعمل أياً منها وإنما طريقة إعلاله للمرويات تنبئ عن ذلك وسيأتي توضيح ذلك في المبحث الآتي.

والذي وقفت عليه ووقف عليه الباحثون من قبلي من تلك الألفاظ أربعة هي[١]:

١. (لزم الطريق)، وهذه عبارة الإمام أبي حاتم الرازي في كل نصوصه التي وقفت عليها في كتاب ولده "علل الحديث"، ومعناها اللغوي آت من الفعل "لزم" وهو بمعنى مصاحبة الشيء للشيء[٢]، فالمعنى صاحب طريقه التي يعرفها، وهي بهذا المعنى قريبة جداً من معنى سلوك الجادة اللغوي والاصطلاحي الذي سبق بيانه.

٢. (اتبع المجرة) وهي عبارة استعملها الإمام الشافعي، ومعنى المجرة في اللغة: هي مجموعة الكواكب والنجوم في السماء[٣]، قال د.الدريس: ((أي اقتدى في طريقه بالأمر المعتاد المتعارف عليه))[٤]، وورد هذا التعبير في كلام ابن خزيمة والحاكم والخطيب البغدادي[٥].

٣. (كان أسهل عليه) و(كان أهون عليه)، وهذا التعبير الأول مما فشا في تعليلات الحافظ ابن عدي ونقده للمرويات[٦]، وشاركه في استعمالها على ندرة الحافظ أبو حاتم الرازي، أما التعبير

---

(١) ينظر: سلوك الجادة وأثره في إعلال الأحاديث: ٨٩٩-٩٠١.
(٢) ينظر: مقاييس اللغة ٢٤٥/٥.
(٣) ينظر: تاج العروس ٤٠٠/١٠، والمعجم الوسيط: ١١٧.
(٤) سلوك الجادة وأثره في إعلال الأحاديث: ٩٠٠.
(٥) ينظر: معرفة علوم الحديث: ١١٨، والسنن الكبرى للبيهقي ٦٦٧/٢، وتاريخ بغداد ٣٦٦/٤.
(٦) ينظر: الكامل ٣٣١/١ و١٤٤/٢و٣٩٧و٥٢٦ و٤٨١/٤ و١١٠/٥و١٢٣و٢٤٠و٤٢٥ و٤٦٤/٧و٥٤٤ و٨١/٨و١٢٤ وغيرها.

الثاني فاستعمله سفيان بن عيينة في أحد انتقاداته[١]، ومعناهما اللغوي ظاهر لا يحتاج إلى تفسير.

٤. (جرى على العادة المستمرة)، وهي عبارة استعملها الخطيب البغدادي[٢]، ومعناها أن الراوي تبع ما كان عادة للناس في تلك الرواية.

المطلب الثاني : بيان أهمية قرينة سلوك الجادة لدى النقاد ومنهج الإمام أبي حاتم الرازي تجاهها

الفرع الأول : أهمية هذه القرينة عند النقاد

أولى علماؤنا ـ رحمهم الله ـ هذه القرينة أهمية كبيرة، ونجدها ظاهرة في تصرفاتهم وإن لم يصرحوا بها، وهي تندرج تحت أصل كبير عليه الاعتماد في نقد المرويات وهو أن من أتى بوجه فيه صعوبة ـ يحتاج حفظه إلى ذاكرة قوية ـ يُقدَّم على من أتى بوجه أسهل منه[٣]، وقرينة سلوك الجادة جزئية مهمة نجد صداها ظاهراً في أقوال النقاد وتصرفاتهم، ومن ذلك:

١. قال الإمام أحمد: ((كان حماد ثبتاً في حديث ثابت البناني ، وكان بعده سليمان بن المغيرة ، وكان ثابت يحيلون عليه في حديث أنس ، وكانوا يحيلون : ثابت عن أنس ؛ وكل شيء لثابت روي عنه ، كانوا يقولون : ثابت عن أنس))[٤] .

٢. قال أبو طالب: ((سألت أحمد بن حنبل عن عبد الرحمن بن أبي الموال ، قال :عبد الرحمن لا بأس به، قال: كان محبوساً في المطبق حين هزم هؤلاء ؛ يروي حديثاً لابن المنكدر عن جابر عن النبي ﷺ في الاستخارة ليس يرويه أحد غيره ، هو منكر . قلت : هو منكر ؟! قال : نعم ، ليس يرويه غيره ، لا بأس به ، وأهل المدينة إذا كان حديث غلط يقولون : ابن المنكدر عن جابر ، وأهل البصرة يقولون : ثابت عن أنس ، يحيلون عليهما))[٥].

٣. قال أبوداود : ((سمعت أحمد سئل عن الأوزاعي عن حسان بن عطية عن محمد بن المنكدر عن جابر أن النبي ﷺ رأى رجلاً ثائر الشعر فقال : أما وجد هذا ما يسكن به شعره ؟ ورأى رجلاً وسخ الثياب ...، فقال : ما أنكره من حديث ، ليس إنسان يرويه - يعني عن ابن المنكدر - غير

---

(١) ينظر: المعرفة والتاريخ ٧٠١/٢.
(٢) ينظر: تاريخ بغداد ١٠١/١١ (٣٢١٣).
(٣) من محاضرات في شرح كتاب علل ابن أبي حاتم للشيخ إبراهيم بن عبد الله اللاحم مسجلة صوتياً
(٤) مسائل الإمام أحمد لابن هانئ ١٩٧/٢.
(٥) الكامل ٣٠٨/٤ .

حسان ؛ قال أحمد : كان ابن المنكدر رجلاً صالحاً ، وكان يُعرف بجابر ، مثل ثابت عن أنس ، وكان يحدث عن يزيد الرقاشي ، فربما حدث بالشيء مرسلاً فجعلوه عن جابر))[١].

٤. ومن تطبيقات الإمام علي بن المديني أنه رجح رواية الأعمش عن أبي صالح عن أبي سعيد الخدري ﷺ في حديث، على رواية عاصم بن بهدلة عن أبي صالح عن أبي هريرة ﷺ وقال: ((والأعمش أثبت في أبي صالح من غيره))[٢] ، وأبان عن فحوى هذا الحافظ ابن حجر بقوله: ((فعرف من كلامه أن من قال فيه: عن أبي صالح عن أبي هريرة، فقد شذ، وكان سبب ذلك شهرة أبي صالح بالرواية عن أبي هريرة، فيسبق إليه الوهم ممن ليس بحافظ، وأما الحفاظ فيميزون ذلك))[٣].

٥. وسئل الدارقطني عن حديث عبد الله بن رباح الأنصاري، عن أبي هريرة في فتح مكة، فقال: ((يرويه ثابت البناني، واختلف عنه؛ فقال سليمان بن المغيرة، وحماد بن سلمة، وسلام بن مسكين من رواية هدبة عنه:عن ثابت، عن عبد الله بن رباح، عن أبي هريرة.ورواه أبو حنيفة محمد بن ماهان القصبي، عن سلام، عن ثابت، عن أنس ووهم فيه والصحيح هو الأول))[٤].

وهذا نص ظاهر في إعمال الإمام الدارقطني لهذه القرينة، فإن ثابتاً عن أنس سلسلة معروفة مشهورة تسبق إليها الأفهام، عكس ثابت عن عبد الله بن رباح عن أبي هريرة فإنه سند غريب لا يضبطه إلا حافظ.

٦. وقال البيهقي: ((هذا ـ علمي ـ من الجنس الذي كان الشافعي رحمه الله يقول: أخذ طريق المجرة، فهذا الشيخ لما رأى أخبار ابن بريدة، عن أبيه توهم أن هذا الخبر هو أيضا عن أبيه))[٥].

٧. وقال ابن رجب الحنبلي وهو بصدد كلامه على حديث: ((فإن عروة عن عائشة سلسلة معروفة يسبق إليها لسان من لا يضبط ووهمه، بخلاف عروة عن ابن عمر فإنه غريب لا يقوله إلا حافظ متقن))[٦] .

٨. قال ابن حجر: ((أخرج سعيد بن منصور من وجه آخر عن عمرو بن شعيب أنه سئل عن ذلك فقال : كان أبي عرض علي امرأة يزوجنيها فأبيت أن أتزوجها وقلت : هي طالق البتة يوم أتزوجها ثم ندمت فقدمت المدينة فسألت سعيد بن المسيب وعروة بن الزبير فقالا : قال رسول الله ﷺ : لا طلاق إلا بعد نكاح .

وهذا يشعر بأن من قال فيه : (عن أبيه عن جده) سلك الجادة ، وإلا فلو كان عنده عن أبيه عن جده لما احتاج أن يرحل فيه إلى المدينة ويكتفي فيه بحديث مرسل))[٧].

---

[١] مسائل أبي داود للإمام أحمد (١٩١٣).
[٢] العلل لابن المديني : ٨٠ (١٢٤).
[٣] فتح الباري ٣٦/٧
[٤] علل الدارقطني ٥٣/٩ (١٦٣٨).
[٥] السنن الكبرى ٦٦٧/٢.
[٦] فتح الباري لابن رجب ٣٥/٥.
[٧] فتح الباري ٣٨٤/٩.

٩. قال السيوطي: ((وقد قسم الحاكم في علوم الحديث أجناس المعلل إلى عشرة .. . التاسع : أن تكون طريقه معروفة ، يروي أحد رجالها حديثاً من غير تلك الطريق فيقع من رواه من تلك الطريق بناء على الجادة في الوهم ؛ كحديث المنذر بن عبدالله الحزامي عن عبد العزيز بن الماجشون عن عبد الله دينار عن ابن عمر أن رسول الله ﷺ كان إذا افتتح الصلاة قال : سبحانك اللهم ... الحديث .

قال ـ يعني الحاكم ـ : أخذ فيه المنذر طريق الجادة ، وإنما هو من حديث عبد العزيز ثنا عبد الله بن الفضل عن الأعرج عن عبيد الله بن أبي رافع عن علي))[١].

وهناك عشرات النصوص للحفاظ والنقاد تدلل صراحة أو ضمناً على اعتمادهم هذه القرينة في نقدهم للمرويات وفيما سقناه كفاية فالغرض التدليل وليس الاستقصاء.

الفرع الثاني : منهج الإمام أبي حاتم في التعامل مع قرينة سلوك الجادة

كان للإمام أبي حاتم منهج واضح المعالم في تعاطيه مع قرينة سلوك الجادة يستطيع الباحث أن يتلمسها في كتاب ولده "علل الحديث" عن طريق الآتي:

١. لم ينص الإمام أبو حاتم على هذه القرينة صراحة في جميع ما يمكن تطبيقها عليه من المرويات، بل كان له فيها منهجان:

أ.النص صراحة على هذه القرينة كما في الأمثلة التطبيقية التي سنتطرق إليها في المبحث الثاني إن شاء الله.

ب.الإيماء إليها عن طريق تصرفه دون التصريح بها وهو الأكثر، مثل قول عبد الرحمن بن أبي حاتم: ((وسألت أبي عن حديث رواه صدقة بن عبد الله السمين أبو معاوية، عن محمد بن المنكدر؛ قال : قلت: أنت أحللت للوليد بن يزيد امرأته أَم سلمة ؟ قال : أنا! لكن حدثني جابر بن عبد الله، عن النبي ﷺ قال: لا طلاق قبل نكاح؟ قال أبي: هذا خطأ؛ والصحيح ما رواه الثوري، عن محمد بن المنكدر؛ قال: حدثني من سمع طاوساً . قال أبي: فلو كان سمع من جابر؛ لم يحدث عن رجل، عن طاوس، مرسل))[٢].

٢. اختار أبو حاتم للدلالة على هذه القرينة لفظين:

الأول: (لزم الطريق)، وهي الأكثر، وهي موضوع بحثنا في المبحث الثاني.

الثاني: (كان أسهل عليه)، واستعملها في ثلاثة مواطن منها قول ابن أبي حاتم: ((وسألت أبي عن حديث رواه عثمان بن حكيم ، عن خارجة بن زيد، عن عمه يزيد بن ثابت، عن النبي ﷺ ؛ في الصلاة على القبور. ورواه مخرمة ، عن أبيه، عن عبيد الله بن مقسم، عن خارجة بن زيد، عن أبيه زيد بن ثابت، عن النبي ﷺ ؟

---

[١] تدريب الراوي ١/٣٠٤- ٣٠٦، وينظر: معرفة علوم الحديث للحاكم : ١١٨.

[٢] علل الحديث ٤/ ٢٤ (١٢٢٢). وينظر: الحديث رقم (٢٢٣) و(١٢٢٥) و(١٢٤٧) وغيرها.

قال أبي: حديث عثمان بن حكيم أشبه؛ لأن حفظ «زيد بن ثابت» أسهل من «يزيد بن ثابت» ، لو كان كذلك، وهذا يزيد بن ثابت أخو زيد بن ثابت))[١].

المبحث الثاني : تطبيقات سلوك الجادة عند الإمام أبي حاتم الرازي

١. قال ابن أبي حاتم: ((وسألت أبي وأبا زرعة عن حديث رواه سهل بن حماد أبو عتاب ، عن
عبد الله بن المثنى، عن ثمامة ، عن أنس، عن النبي ﷺ قال: إذا وقع الذباب في إناء أحدكم، فليغمسه فيه؛ فإن في أحد جناحيه داء ، وفي الآخر شفاء؟

فقال أبي وأبو زرعة جميعا: رواه حماد بن سلمة ، عن ثمامة بن عبد الله، عن أبي هريرة.

قال أبو زرعة: وهذا الصحيح .

وقال أبي: هذا أشبه: عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ ، ولزم أبو عتاب الطريق؛ فقال: عن عبد الله، عن ثمامة، عن أنس.

وقال أبو زرعة: هذا حديث عبد الله بن المثنى، أخطأ فيه عبد الله؛ والصحيح: ثمامة، عن أبي هريرة))[٢].

يبدو لنا من هذا الحديث أن الحافظين أبا زرعة وأبا حاتم يتفقان على أن هذا الحديث بهذا الإسناد معلّ، ويتفقان على أن السبب في الخطأ فيه سلوك الجادة من أحد رواة الحديث، إذ أن ثمامة الذي يروي هنا عن أنس بن مالك ﷺ هو حفيده، فهو ثمامة بن عبد الله بن أنس بن مالك الأنصاري البصري قاضي البصرة[٣]، وهو ممن اشتهر بملازمة جده[٤] وأكثر روايته عنه، وهذه معطيات أسهمت في دخول الوهم على الراوي فظن أن هذا الحديث مما رواه ثمامة عن جده أنس.

ويظهر جلياً من النص أنهما يختلفان في تحديد المخطئ في الحديث، فأبو زرعة يرى أن المخطئ عبد الله بن المثنى، في حين يرى أبو حاتم أن المخطئ سهل بن حماد أبو عتاب، ولكي نقف على حقيقة الأمر - فيما يظهر للباحث - لابدّ من الخوض في تفاصيل الحديث ورواياته، فنقول وبالله التوفيق:

هذا الحديث يروى عن ثلاثة من الصحابة هم : أنس بن مالك، وأبو سعيد الخدري، وأبو هريرة ﷺ[٥]، والذي يعنينا بالخصوص هنا حديث أبي هريرة ﷺ ، فقد رواه البزار[٦] من طريق أبي عتاب سهل بن حماد، عن عبد الله بن المثنى، عن ثمامة، عن أنس؛ عن النبي ﷺ، وقال بعده: ((هذا

---

(١) علل الحديث ٣/ ٥٣٤ (١٠٦٥)، وبقي موضعان أخران برقم (٩٤٥) و(٢٥٨٠) قام الباحث بدراستهما في المبحث الثاني.

(٢) علل الحديث ١/ ٤٦٧ (٤٦).

(٣) ينظر: تهذيب الكمال ٤/ ٤٠٥ (٨٥٤)، وتقريب التهذيب (٨٥٣).

(٤) قال ثمامة: ((صحبت جدي ثلاثين سنة)). أخبار القضاة ٢/ ٢١، وسير أعلام النبلاء ٥/ ٢٠٥.

(٥) فصل في طرق هذا الحديث الألباني في السلسلة الصحيحة ١/ ٩٤، وزادها توضيحاً الشيخ الحويني في فتاويه ١/ ٢٠٧.

(٦) في مسنده (٧٣٢٣).

الحديث لا نعلمه يروى عن أنس إلا من هذا الوجه بهذا الإسناد)). فالحديث هنا من رواية ثمامة عن أنس مرفوعاً[١].

ولكن حماد بن سلمة خالف عبد الله بن المثنى في روايته، فرواه عن ثمامة ، عن أبي هريرة ﷺ مرفوعاً، ورواه عن حماد على هذا الوجه أربعة من الرواة هم:

أ. أسود بن عامر[٢]: عند الإمام أحمد في المسند (٨٦٥٧).

ب. سليمان بن حرب[٣]: عند إسحاق بن راهويه في مسنده (١٢٥)، والدارمي (٢٠٨٢).

ج. عفان بن مسلم[٤]: عند أحمد (٩٠٣٦).

د. أبو كامل الجحدري[٥]: عند أحمد (٧٥٧٢).

فهؤلاء الأربعة كلهم من الحفاظ الأمر الذي يجعلنا نجزم أنه لو كان هناك خطأ فهو ممن فوقهم، فاجتماعهم على رواية واحدة قرينة تقوّي الحكم بأنهم أدوا الحديث على وجهه، وحتى نكون أقرب من مظنة الحكم الصحيح يجب أن نستعرض ما قاله أئمة الجرح والتعديل في الرواة الثلاثة (حماد بن سلمة في الإسناد الثاني، وسهل بن حماد وعبد الله بن المثنى في الإسناد الأول):

- حماد بن سلمة بن دينار أبو سلمة البصري، قال يحيى بن معين: حماد بن سلمة ثقة، وقال الأصمعي، عن عبد الرحمن بن مهدي: حماد بن سلمة صحيح السماع، حسن اللقى، أدرك الناس، لم يتهم بلون من الألوان، ولم يلتبس بشيء، أحسن ملكة نفسه ولسانه، ولم يطلقه على أحد، ولا ذكر خلقا بسوء، فسلم حتى مات، وقال ابن حبان: كان من العباد المجابين الدعوة وكان ابن أخت حميد الطويل حميد خاله ولم ينصف من جانب حديثه واحتج بأبي بكر بن عياش في كتابه وبابن أخي الزهري وبعبد الرحمن بن عبد الله بن دينار فإن كان تركه إياه لما كان يخطئ فغيره من أقرانه مثل الثوري وشعبة ودونهما وكانوا يخطؤون فإن زعم أن خطأه قد كثر من تغير حفظه فقد كان ذلك في أبي بكر بن عياش موجودا وأنى يبلغ أبو بكر حماد بن سلمة ولم يكن من أقران حماد مثله بالبصرة في الفضل والدين والعلم والنسك والجمع والكتبة والصلابة في السنة والقمع لأهل البدعة ولم يكن يثلبه في أيامه إلا قدري أو مبتدع جهمي لما كان يظهر من السنن الصحيحة التي ينكرها المعتزلة وأنى يبلغ أبو بكر بن عياش حماد بن سلمة في إتقانه أو في جمعه أم في علمه أم في ضبطه[٦].
- سهل بن حماد العنقزي ، أبو عتاب الدلال البصري: قال أحمد : لا بأس به، وقال عثمان بن سعيد الدارمي : سألت يحيى بن معين عنه، فقال: لا اعرفه، يعني لا أخبر امره، وقال أبو

---

(١) قال عنه الشيخ الألباني رحمه الله: ((رواه البزار ورجاله رجال الصحيح ... أما بعد فقد ثبت الحديث بهذه الأسانيد الصحيحة))، السلسلة الصحيحة٩٦/١، وسبقه إلى ذلك الحافظ الهيثمي في مجمع الزوائد ٤٧/٥ (٧٩٩٤).
قلت: الحديث صحيح ولله الحمد، ولكن ليس من طريق البزار، فهو منقطع بين ثمامة وأنس، وفيه علة الخطأ وسلوك الجادة التي يأتي الحديث عنها.
(٢) هو: الأسود بن عامر الشامي نزيل بغداد يكنى أبا عبد الرحمن ويلقب شاذان ثقة من التاسعة مات في أول سنة ثمان ومائتين. تقريب التهذيب (٥٠٣).
(٣) هو: سليمان بن حرب الأزدي الواشحي ـ بمعجمة ثم مهملة ـ البصري قاضي مكة ثقة إمام حافظ من التاسعة مات سنة أربع وعشرين وله ثمانون سنة. تقريب التهذيب(٢٥٤٥)
(٤) هو:عفان بن مسلم بن عبد الله الباهلي أبو عثمان الصفار البصري ثقة ثبت قال ابن المديني كان إذا شك في حرف من الحديث تركه وربما وهم وقال ابن معين أنكرناه في صفر سنة تسع عشرة ومات بعدها بيسير من كبار العاشرة. تقريب التهذيب (٤٦٢٥)
(٥) هو: فضيل بن حسين بن طلحة الجحدري أبو كامل ثقة حافظ من العاشرة مات سنة سبع وثلاثين وله أكثر من ثمانين سنة. تقريب التهذيب (٥٤٢٦)
(٦) ينظر: الثقات ٢١٦/٦ (٧٤٣٤)، وتهذيب الكمال ٢٦٤/٧،٢٦٢.

زرعة، وأبو حاتم: صالح الحديث شيخ، ونقل مغلطاي عن ابن قانع قوله:بصري صالح، ، ونقل أيضاً عن البزار قوله: هو ثقة، وذكره ابن حبان في «الثقات»، وقال العجلي: ثقة، وذكره ابن خلفون في «الثقات»، وقال الذهبي وابن حجر: صدوق(١).

- عبد الله بن المثنى بن عبد الله بن أنس بن مالك الأنصاري ، أبو المثنى البصري: قال إسحاق بن منصور عن ابن معين، وأبو زرعة ، وأبو حاتم : صالح ، زاد أبو حاتم: شيخ، ونقل الذهبي عن أبي بكر بن أبي خيثمة، عن ابن معين أنه قال: ليس بشيء. وقال مغلطاي: قال أبو بكر: وسمعته مرة أخرى يقول: عبد الله بن المثنى ليس بثقة، وقال النسائي: ليس بالقوي، وذكره ابن حبان في الثقات وقال: ربما أخطأ، وقال أبو عبيد الآجري: سألت أبا داود عن عبد الله بن المثنى الأنصاري، فقال: لا أخرج حديثه، وسألت أبا داود أن يحدثني عن عبد الله بن المثنى عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر: نهى النبي ﷺ عن بيع الولاء، فأبى، وقال العقيلي: حدثنا الحسين بن عبد الله الذراع قال: حدثنا أبو داود قال: سمعت أبا سلمة يقول: حدثنا عبد الله بن المثنى ولم يكن من القريتين عظيم، وكان ضعيف الحديث منكر الحديث. وقال العقيلي: عن ثمامة وغيره: ولا يتابع على كثير من حديث، وقال الترمذي: ثقة، وقال ابن حجر في "التهذيب": قال العجلي: ثقة. وقال الساجي: فيه ضعف لم يكن من أهل الحديث روى مناكير. وبنحوه قال الأزدي. وقال الدارقطني: ثقة، وقال مرة: ضعيف، وقال في "التقريب": صدوق كثير الغلط(٢).

مما تقدم يتضح للباحث براءة ساحة حماد بن سلمة، وتبقى الدائرة حول سهل وعبد الله، والذي يظهر ـ في غالب الظن والله أعلم ـ أن الذي سلك الجادة في الحديث هو عبد الله بن المثنى لأنه أشد ضعفاً والخطأ عند وجود أكثر من راوٍ ضعيف يعصب بأكثرهم ضعفاً عند الشك وعدم النص.

وهذا لا يبرئ ساحة أبي عتاب من أن يكون قد غلط على عبد الله بن المثنى في جعله الحديث من مسند أنس، إلا أن الحكم يدور مع القرائن ولا قرينة على خطئه في الحديث، فلم نجد راوياً رواه عن عبد الله على وجه آخر مما يجعلنا نظن أن الخطأ من عبد الله، ولعل أبا حاتم عنى أن أبا عتاب استروح هذه السلسلة فهم أقرباء في النسب فثمامة عمّ عبد الله بن المثنى وأنس جدّ ثمامة، وهذه السلسلة قريبة من سلسلة من يروي على الجادة عن أبيه عن جده، فكان مظنة الخطأ ممن يروي عنهم.

والذي يدعم ما ذهبت إليه من كون الخطأ وقع من عبد الله هو أن الدارقطني عندما سئل عن هذا الحديث قال: ((اختلف فيه على ثمامة؛ فرواه حماد بن سلمة، عن ثمامة، عن أبي هريرة. وخالفه عبد الله بن المثنى بن أنس فرواه عن ثمامة، عن أنس، عن النبي ﷺ، وكذلك قال أبو عتاب الدلال، ووقفه مسلم بن إبراهيم(٣)، عن عبد الله بن المثنى، وقول حماد بن سلمة أشبه بالصواب))(٤).

---

(١) ينظر: معرفة الثقات للعجلي(٦٣٤)، والثقات لابن حبان ٢٩٠/٨ (١٣٥٠٠)، وتهذيب الكمال ١٧٩/١٢ (٢٦٠٨)، وإكمال تهذيب الكمال ١٣٢/٦، والكاشف ٤٦٩/١ (٢١٦٧)، وتقريب التهذيب (٢٦٥٤).

(٢) ينظر: الثقات للعجلي (٨٧٧)، وسؤالات أبي عبيد الآجري (٢٨٢)و(٢٨٣)و(٤٣٦)، وتهذيب الكمال ٢٥/١٦ مع تعليق محققه، وميزان الاعتدال ٤٩٩/٢ (٤٥٩٠)، وإكمال تهذيب الكمال ١٦٢/٨ (٣١٦٦)، وتهذيب التهذيب ٣٨٧/٥ (٦٥٩)، وتقريب التهذيب (٣٥٧١).

(٣) لم أقف عليها بعد طول بحث.

(٤) علل الدارقطني ٢٧٩/٨ (١٥٦٦).

٢. قال ابن أبي حاتم: ((وسألت أبي عن حديث رواه محمد بن سليمان الأصبهاني عن سهيل بن أبي صالح، عن أبيه ، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ : أنه كان يصلي في اليوم والليلة اثني عشر ركعة ؟

فقال أبي: هذا خطأ؛رواه سهيل،عن أبي إسحاق،عن المسيب بن رافع،عن عمرو بن أوس،عن عنبسة، عن أم حبيبة، عن النبي ﷺ.

وقال أبي: كنت معجباً بهذا الحديث، وكنت أرى أنه غريب، حتى رأيت: سهيل، عن أبي إسحاق، عن المسيب، عن[١] عمرو بن أوس، عن عنبسة، عن أم حبيبة، عن النبي ﷺ ؛ فعلمت أن ذاك لزم الطريق))[٢].

هذا الحديث أعله كما نرى أبو حاتم رحمه الله بوهم محمد بن سليمان الأصبهاني، إذ سلك الجادة وهي كون الطريق التي روى منها الحديث أسهل وأشهر وهي: سهيل بن أبي صالح، عن أبيه، عن أبي هريرة[٣]، ولاسيما إذا عرفنا – على سبيل المثال لا الحصر- أن لهذه السلسلة في كتاب "تحفة الأشراف" للمزي[٤] -وهو كتاب جمع أطراف أحاديث الكتب الستة ومؤلفات أصحابها- قرابة(٢٢٠) مائتين وعشرين حديثاً، وهذا الحديث واحد من حديثين لمحمد بن سليمان في الكتب الستة وليس له غيرهما، وتفصيله فيما يأتي:

روت هذا الحديث عن النبي ﷺ أم المؤمنين أم حبيبة رملة بنت أبي سفيان –رضي الله عنها-[٥]، ورواه عنها أخوها: عنبسة بن أبي سفيان[٦]، وأشهر من رواه عنه اثنان[٧]، احدهما: المسيب بن بن رافع الكاهلي، وثانيهما: عمرو بن أوس الثقفي، أما المسيب فقد رواه عنه: إسماعيل بن أبي خالد الأحمسي، وأبو إسحاق السبيعي عمرو بن عبد الله بن عبيد الهمداني، وأما عمرو فرواه عنه النعمان بن سالم.

وسأبدأ بطريق النعمان، فرواه عنه: شعبة وداود بن أبي هند، ورواه عن شعبة: بهز بن أسد[٨]، وحبان بن هلال[٩]، ومحمد بن جعفر غندر[١٠]، وهاشم بن القاسم[١١]، ووهب بن جرير[١٢]، ويزيد بن زريع[١٣]، وأبو داود الطيالسي[١٤].

---

(١) كذا في المطبوع! ونبه عليها المحققون. قلت: لعل الصواب: (وعن) بزيادة الواو، فإن محمد بن عجلان رواه عن أبي إسحاق عن عمرو بن أوس، فخالف بقية الرواة، ومن جمع طرق الحديث يكون لأبي إسحاق في هذا الحديث شيخان المسيب وعمرو، والله أعلم بالصواب.

(٢) علل الحديث ٢/١٦٤ (٢٨٨).

(٣) رواه من هذه الطريق المعلة: ابن أبي شيبة (٦٠٣٥)، ومن طريقه ابن ماجه (١١٤٢)، ورواه البخاري في التاريخ الكبير (٢٧٨)، والبزار (٩٠٨٥)، والنسائي في الكبرى (١٤٨٢)، وابن عدي في الكامل ٧/٤٦٤، وأبو الشيخ في طبقات المحدثين بأصبهان ٢/٤٤، والآبنوسي في مشيخته (٥)، والمزي في تهذيب الكمال ٢٥/٣١٠-٣١١.

(٤) ٩/٣٩٤ فما بعدها.

(٥) وروي عن غيرها عن النبي ﷺ ، وليس هذا محل دراستنا.

(٦) وروي عن غيره عن أم حبيبة، وليس هذا أيضاً بيت القصيد عندنا.

(٧) رواه عن عنبسة غير هذين الراويين.

(٨) عند أحمد (٢٦٧٨١)، ومسلم (١٦٤٤).

(٩) روايته في مستخرج أبي عوانة (٢١٠٥).

(١٠) في صحيح مسلم (١٦٤٣).

(١١) عند الدارمي (١٤٧٨)، وأبي عوانة (٢١٠٥).

(١٢) رواه عنه إسحاق بن راهوية في مسنده (٢٠٤١).

(١٣) في السنن الكبرى للنسائي (٤٩١).

(١٤) في مسنده (١٦٩٦).

وروى الحديث عن داود بن أبي هند: إسماعيل بن علية[١]، وبشر بن المفضل[٢]، وسليمان بن حيان[٣]، وعبيدة بن حميد[٤]، ومحبوب بن الحسن[٥]، وهشيم بن بشير[٦]، ووهيب بن خالد[٧].

خالد[٧].

أما إسماعيل بن أبي خالد فرواه عنه اثنان: أبو معاوية الضرير محمد بن خازم[٨]، ويزيد بن هارون[٩].

وتفصيل رواية أبي إسحاق – وهي بيت القصيد – أنه قد رواه عنه خمسة من الرواة هم:

- ❖ إسرائيل بن يونس بن أبي إسحاق، رواه عنه: عبيد الله بن موسى[١٠]، ويحيى بن آدم[١١]، والنضر بن شميل[١٢]وقد اتفق عبيد الله ويحيى على رواية الحديث عن إسرائيل، عن أبي إسحاق، عن المسيب بن رافع، عن عنبسة، عن أم حبيبة قولها، ولم يرفعا الحديث، وخالفهما النضر فرفع الحديث عنه.

- ❖ زهير بن معاوية، رواه عنه يحيى بن آدم[١٣]، وأبو نعيم الفضل بن دكين[١٤]، روياه عنه عن أبي إسحاق، عن المسيب، عن عنبسة، عن أم حبيبة قولها، ولم يرفعاه.

- ❖ سفيان بن سعيد الثوري، رواه عنه: المؤمل بن إسماعيل[١٥]،عنه،عن أبي إسحاق، عن المسيب،عن عنبسة،عن أم حبيبة، عن النبي ﷺ.

- ❖ سهيل بن أبي صالح ذكوان السمان، رواه عنه: فليح بن سليمان[١٦]، عنه، عن أبي إسحاق، عن المسيب، عن عنبسة، عن أم حبيبة، عن النبي ﷺ .

- ❖ محمد بن عجلان، رواه عنه: بكر بن مضر[١٧]، والليث بن سعد[١]، ومحمد بن أبي قدامة[٢]، ولكن ابن عجلان خالف جمهور الرواة عن أبي إسحاق، فرواه عنه، عن عمرو بن أوس، عن عنبسة ، عن أم حبيبة، عن النبي ﷺ.

---

(١) كما في سنن النسائي الكبرى (١٤٧٨)، وصحيح ابن خزيمة (١١٨٧)، ومستخرج أبي عوانة عوانة (٢١٠٦).
(٢) عند مسلم (١٦٤٢)، والنسائي في الكبرى (٤٩٢).
(٣) رواه مسلم (١٦٤١).
(٤) عند ابن أبي شيبة (٦٠٣٣).
(٥) في صحيح ابن خزيمة (١١٨٦).
(٦) روايته عند أحمد (٢٧٣٩٥)، وابن خزيمة (١١٨٥)، إلا أنه أسقط من الإسناد ذكر "عمرو بن بن أوس".
(٧) عند أبي نعيم في المستخرج على صحيح مسلم (١٦٤٨).
(٨) عند ابن أبي شيبة (٦٠٣٠) إلا أنه وقفه ولم يرفعه.
(٩) روايته عند ابن أبي شيبة (٦٠٢٩)، وأحمد (٢٦٧٦٩).
(١٠) كما في مسند إسحاق بن راهويه (عقب ٢٠٤٢).
(١١) عند ابن راهويه (٢٠٧١)، وابن شاهين في فضائل الأعمال (٨٦).
(١٢) أخرج روايته عبد بن حميد (١٥٥٢).
(١٣) روايته عند إسحاق بن راهويه في مسنده (٢٠٧٢).
(١٤) عند النسائي في الكبرى (١٤٧٧).
(١٥) أخرجها إسحاق بن راهويه (٢٠٤٢)، والترمذي (٤١٥) وقال: حسن صحيح، وابن المنذر في الأوسط (٢٦٧٩)، والطوسي في مستخرجه على الترمذي (٤٠٠)، والطبراني في الكبير (٤٣٥).
(١٦) روايته عند النسائي في الكبرى (١٤٨٣)، وابن خزيمة (١١٨٩)، والبيهقي في الكبرى (٤٦٥٨)
(١٧) عند النسائي (١٨٠١)، والطبراني في الكبير (٤٣٢).

من العرض السابق يظهر جلياً للباحث أن محمد بن سليمان الأصبهاني اختار الطريق الأسهل عليه والتي يكثر سهيل الرواية بها وهي: عن أبيه، عن أبي هريرة، وسبب ذلك ضعف ضبطه لمروياته كما سيأتي، في حين أن فليح بن سليمان رواه عن سهيل، عن أبي إسحاق، عن المسيب بن رافع، عن عنبسة، عن أم حبيبة.

ولقائل أن يقول: علامَ اعتمد أبو حاتم في ترجيح رواية فليح على محمد بن سليمان وكلاهما سيئ الحفظ[٣]؟

قلت: أبو حاتم رحمه الله لم يجعل مستنده فليحاً فقط، وإنما ضم إلى ذلك رواية بقية الرواة – باستثناء محمد بن عجلان – زهير بن معاوية وإسرائيل وسفيان الثوري، حيث رووا الحديث متابعين فيه سهيلاً متابعة تامة، ولسنا بصدد الحكم على أي رواية هي أصح لأبي إسحاق، ولكن الذي يعنينا أن سهيلاً يروي الحديث عن أبي إسحاق لا عن أبيه هو.

بل كل من رواه في العرض المتقدم إنما رواه من طريق عنبسة، عن أم حبيبة، وليس لأبي هريرة ذكر في شيء من طرقه إلا في حديث محمد بن سليمان الأصبهاني الذي حكم النقاد بوهمه في ذلك.

قال البخاري: ((وقال محمد بن سليمان: عن سهيل، عن أبيه، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ نحوه، وهذا وهم))[٤].

وقال النسائي: ((هذا الحديث عندي خطأ، ومحمد بن سليمان ضعيف، وقد خالفه فليح بن سليمان فرواه عن سهيل عن أبي إسحاق))، ثم قال بعد روايته لطريق فليح: ((هذا أولى بالصواب عندنا، وفليح ليس بالقوي في الحديث والله أعلم))[٥].

وقال الطبراني: ((لم يرو هذا الحديث عن سهيل، عن أبيه، عن أبي هريرة إلا محمد بن سليمان الأصبهاني؛ ورواه سفيان الثوري، عن أبي إسحاق وفليح بن سليمان، عن سهيل، عن أبي إسحاق: عن المسيب بن رافع، عن عنبسة بن أبي سفيان، عن أم حبيبة))[٦].

وقال ابن عدي: ((وهذا أخطأ فيه ابن الأصبهاني حيث قال: عن سهيل، عن أبيه، عن أبي هريرة، وكأن هذا الطريق أسهل عليه إنما روى هذا سهيل، عن أبي إسحاق عن عنبسة بن أبي سفيان، عن أم حبيبة))[٧].

وقال الدارقطني: ((رواه محمد بن سليمان الأصبهاني، وأيوب بن سيار، عن سهيل بن أبي صالح، عن أبيه، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ ، ووهما فيه. ورواه فليح بن سليمان، عن سهيل، عن أبي

---

(١) رواه ابن خزيمة (١١٨٨)، ومن طريقه ابن حبان (٢٤٥٢)، ورواه الطبراني في الكبير (٤٣٣)، والحاكم (١١٧٣)، ومن طريقه البيهقي في الكبرى (٤١٦٦).
(٢) عند الطبراني في الأوسط (١٩٢٠).
(٣) ينظر ما قيل فيهما في: تاريخ ابن معين-رواية الدوري ١٧١/٣ (٧٦٦)، والجرح والتعديل ٨٤/٧ (٤٧٩) و٢٦٢ (١٤٦١)، والكامل في ضعفاء الرجال ٣٤٤/٧(١٥٧٥) و٤٦٤(١٧٠١)، وتهذيب الكمال ٣١٧/٢٣(٤٧٧٥) و٣٠٨/٢٥(٥٢٦٢).
(٤) التاريخ الكبير ٣٧/٧.
(٥) السنن الكبرى ١٨٥/٢-١٨٦.
(٦) المعجم الأوسط ٢٥٥/٥.
(٧) الكامل في ضعفاء الرجال ٤٦٤/٧.

إسحاق السبيعي، عن المسيب بن رافع، عن عنبسة بن أبي سفيان، عن أم حبيبة، وقول فليح أشبه بالصواب))[١].

وقال البوصيري: ((هذا إسناد فيه ابن الأصبهاني وهو ضعيف))[٢].

مما تقدم يظهر لنا جلياً دقة تشخيص أبي حاتم وتحديده لموطن الخطأ وهو محمد بن سليمان الأصبهاني، والله أعلم.

[١] علل الدارقطني ١٨٤/٨ (١٥٠٠).
[٢] مصباح الزجاجة ١٣٨/١.

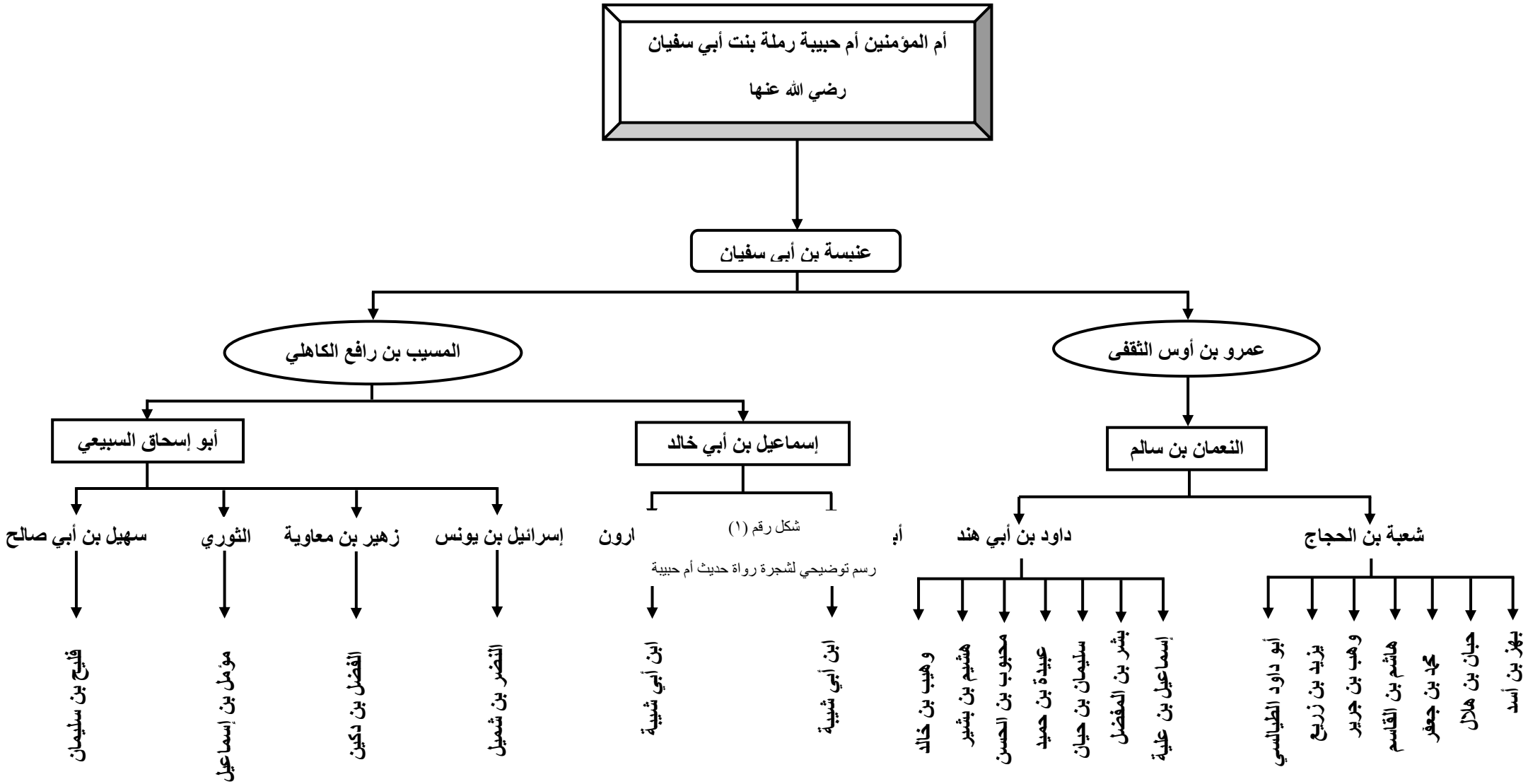

شكل رقم (١)
رسم توضيحي لشجرة رواة حديث أم حبيبة